يعم كل موجود جوز تعلقه بكلام الله تعالى قال ويقوم ذلك
الجائز على ما ورد به السمع وهو موسى عليه السلام وعند الشيخ
رحمه الله ما ثبت في الرؤية من الوجود هو الصحيح للرؤية بمعنى
انه متعلقها فلا يرى الا موجود وموجود وانما يرى موجودا
والمدرك بغير الرؤية جاز تعلقهما بكل موجود وقد اختلف
اصحابنا في الاداة التي هي متعلق للرؤية في وقتنا اقوالا فاهل الحق
متفقون على ان ادراك اللمس لا يتعلق به وذهب بعضهم الى ان ادراك اللمس
يتعلق بهما واحتج على ان الرجل يمس شيئا او اصبعه تحته يجده
انه حركته وانه لو قطعت اجزاؤه في يده ادرك تفرقتها ومن
اصحابنا من انكر الرؤية وزعم انه يعلم ان الرجل عند اللمس لم
يتعلق ادراك اللمس به قال المفتي والتحقيق الاول واورد على
اهل السنة في قولهم ان الرؤية تتعلق بكل موجود لزوم التسلسل
التسلسل وذلك ان الرؤية المتعلقة هي من جملة الموجود انه
يجب ان تصح رؤيتها وانها لم ترى بنفسها فانما لم ترها المانع
وما هو غيرها من الموجودات التي لا ترى انها تمانع فنقول الكلام الى
ان المانع المانع فنقول له موجود فيجوز ان يرى فيحتاج
ايضا الى تقدير مانع يمنع من رؤيته وكذلك الكلام في مانع
المانع الى ما لا نهاية له واجاب القاضي عن ذلك بان المانع
الاول مانع من رؤية ما هو مانع عنه ومانع ايضا من رؤية نفسه
فلا يحتاج ايضا الى تقدير مانع اخر حتى يلزم التسلسل واعترض

عليه

عليه بان المانع انما كان يمنع من رؤية نفسه فيجوز ان يمتنع رؤيته
صفة نفسية لا تمنع من تقدير مانع بالنسبة الى رؤيته وذلك
مما يقدح في طريقه لان الوجود على صحة تعلق الرؤية بكل موجود
واجاب القاضي رضي الله عنه بان المانع من صفة نفسها يمتنع من ان
يرى نفسه لا غير من قام به فيجوز انه ان يرى غير من قام به انه الحكم
لا يثبت لمعنى الا في محل قام به ذلك المعنى فصحت الكلية المذكورة
وهي ان كل موجود تصح رؤيته فان قلت انه اوجب تعلق هذه الادراكات
في حقه تعلق بكل موجود والعلم ايضا قد تعلق بها فيلزم
اما تحصيل الحاصل او اجتماع المثلين اذا كان ما تعلقت به غير ما
تعلق به العلم وامّا خفاء بعض المعلومات عن العلم اذا كان ما
تعلقت به تلك الادراكات لم يتعلق به العلم وكلا الامرين
مستحيل قلت نختار من القسمين الاول وهو ان ما تعلقت به تلك
الادراكات هو عين ما تعلق به العلم ويلزم من ذلك تحصيل
الحاصل ولا اجتماع المثلين وذلك لان هذه الادراكات لما كانت
غير متعددة الحقيقة سواء قلنا انها انواع العلم او لا فتعلقاتها
كذلك غير متعددة واجتماع تعلقاتها بمتعلق واحد ليس من
تحصيل الحاصل ولا من اجتماع المثلين الا ترى ان كل متعلق منه له
حقيقة من الانكشاف تخصه ليس عين حقيقة سواه وكل حقيقة
منها عامة لما تصح له وهذا لما تقول ان متعلق القدرة هو
واحد وهو الممكنات ولا يلزم من اجتماعهما في متعلق واحد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)